

تعارض المصالح في الإطار القانوني:

دراسة تحليلية مقارنة للتجارب الأجنبية وآلياتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

Conflict of Interest within the Legal Framework: A Comparative Analytical Study of Foreign Experiences and Their Mechanisms in Promoting Integrity and Combating Corruption



سعد عبد الله الجدعان¹

¹ دولة الكويت

sa3d51@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/09/21 تاريخ القبول: 2025/11/06 تاريخ النشر: 2025/12/01

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة تعارض المصالح في النظم القانونية والإدارية الأجنبية بوصفها أحد أبرز التحديات التي تواجه بناء أنظمة فاعلة للحكم الرشيد ومكافحة الفساد، إذ إن تعارض المصالح لا يقتصر أثره على السلوك الفردي للموظفين العموميين، بل يمتد إلى شرعية المؤسسات واستقرار الأنظمة السياسية، ومن ثم فإن مواجهته تتطلب منظومة شاملة تتكامل فيها الأبعاد التشريعية والمؤسسية والثقافية، وقد تناول البحث التجارب الأجنبية في كل من الولايات المتحدة، وكندا، والدول الأوروبية، وأستراليا، مع التركيز على أفضل الممارسات التي اعتمدها هذه الدول من خلال التشريعات المتخصصة، وآليات الإفصاح المالي والوظيفي، وإنشاء مؤسسات مستقلة للرقابة، واعتماد مدونات سلوك مرنة قابلة للتطوير، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الرقابة، كما تناولت الدراسة أبرز التحديات والانتقادات التي وجهت لهذه النماذج، مثل قصور الإرادة السياسية، وتعقيد الإجراءات البيروقراطية، وضعف استقلالية الهيئات الرقابية، والقصور في مواكبة التغيرات المرتبطة بالعمولة والاقتصاد الرقمي.

الكلمات المفتاحية: تعارض المصالح، الشفافية، النزاهة، الحوكمة، مكافحة الفساد.

Abstract : This study aims to analyze the phenomenon of conflict of interest within foreign legal and administrative systems as one of the most pressing challenges to establishing effective governance and anti-corruption frameworks. Conflict of interest is not limited to the individual behavior of public officials but extends to the legitimacy of institutions and the stability of political systems. Addressing it therefore requires a comprehensive framework that

integrates legislative, institutional, and cultural dimensions. The research examines foreign experiences in the United States, Canada, European countries, and Australia, focusing on best practices adopted through specialized legislation, mechanisms for financial and functional disclosure, the establishment of independent oversight institutions, the adoption of flexible and evolving codes of conduct, as well as the involvement of civil society and the media in monitoring. The study also discusses the main challenges and criticisms of these models, such as the lack of political will, the complexity of bureaucratic procedures, weak independence of oversight bodies, and the limited ability to address changes arising from globalization and the digital economy.

Key Words : Conflict of Interest, Transparency, Integrity, Governance, Anti-Corruption, Comparative Legislation.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

يعد موضوع تعارض المصالح في الإطار القانوني المقارن من أكثر الموضوعات القانونية حساسية وإثارة للجدل في الأنظمة الأجنبية، حيث يتقاطع فيه البعد القانوني مع البعد الأخلاقي والإداري، وهو ما يجعل هذه القضية في قلب النقاشات الدستورية والإدارية والسياسات العامة، ذلك أن المسؤول أو الموظف الذي يواجه حالة تعارض مصالح يجد نفسه في موقع يتطلب الموازنة بين مصلحته الخاصة والمصلحة العامة، وغالبا ما يؤدي غياب الأطر القانونية والرقابية الواضحة إلى انحراف هذه الموازنة لصالح المصالح الشخصية، الأمر الذي يهدد الثقة بالمؤسسات، ويضعف معايير الحكم الرشيد، ويعطي مساحة واسعة لنشوء مظاهر الفساد المؤسسي، ومن هنا كان لا بد من أن تسعى الدول الأجنبية إلى ابتكار منظومات قانونية ورقابية متقدمة لمعالجة هذه الظاهرة ضمن سياسات شاملة للحوكمة ومكافحة الفساد.

وتبرز أهمية البحث في أنه يلقي الضوء على قضية جوهرية لم تعد حكرا على مجال الإدارة العامة فقط، بل أصبحت إحدى ركائز استراتيجيات مكافحة الفساد على الصعيد العالمي، إذ إن المنظمات الدولية الكبرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وضعت إدارة تعارض المصالح كشرط أساسي لضمان الشفافية وتعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين بالسلطات العامة، وبالتالي فإن أي قصور في معالجة هذه القضية من شأنه أن يؤدي إلى اهتزاز صورة الدولة في المجتمع الدولي، ويؤثر في جاذبيتها للاستثمار، ويعطل قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا فإن هذا البحث يكتسب

تعارض المصالح في الإطار القانوني:

دراسة تحليلية مقارنة للتجارب الأجنبية وآلياتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أهميته من كونه يقدم مقارنة تحليلية نقدية للتجارب الأجنبية في معالجة تعارض المصالح، مع استخلاص الدروس التي يمكن البناء عليها في تطوير التشريعات.

أما إشكالية البحث فتتمثل في التساؤل حول مدى نجاح الأطر القانونية الأجنبية في مواجهة حالات تعارض المصالح على أرض الواقع، وهل تمكنت هذه الأطر من أن تكون أداة حقيقية لتحقيق التوازن بين المصالح العامة والخاصة، أم أنها بقيت مجرد نصوص جامدة عاجزة عن النفاذ العملي بسبب ضعف آليات التطبيق أو قصور الإرادة السياسية، كما أن الإشكالية تتعمق أكثر إذا ما أخذنا في الاعتبار أن صور تعارض المصالح متغيرة ومتعددة، فهي لا تقتصر على المصالح المالية المباشرة، بل تشمل كذلك العلاقات العائلية، والارتباطات المهنية، والتزامات ما بعد الخدمة العامة، وهو ما يجعل الأمر أكثر تعقيدا ويستلزم أطرا قانونية مرنة قادرة على التكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة.

وفي هذا السياق، يسعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف أساسية، أبرزها: أولا، تحليل الإطار القانوني الذي اعتمدته بعض الدول الأجنبية المتقدمة في تنظيم مسألة تعارض المصالح، سواء على مستوى النصوص الدستورية أو التشريعات العادية أو اللوائح التنفيذية؛ ثانيا، القيام بمقارنة معمقة بين النماذج المختلفة لإبراز مواطن القوة والضعف فيها؛ ثالثا، إجراء تقييم نقدي لمدى نجاح هذه النماذج في تحقيق مبادئ النزاهة والشفافية، ومدى قدرتها على منع التأثيرات السلبية للمصالح الخاصة على عملية صنع القرار العام؛ وأخيرا، تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تطوير الأطر التشريعية ذات الصلة بما ينسجم مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المقارنة.

وتظهر الدراسات السابقة أن مسألة تعارض المصالح لم تحظ دائما بالاهتمام الكافي على الصعيد الأكاديمي الأجنبي، فبينما ركزت بعض الدراسات على الجانب الأخلاقي والفلسفي للموضوع من خلال مناقشة مفهوم النزاهة والشفافية في الإدارة العامة، نجد أن الدراسات التي تناولت الإطار القانوني الصارم قليلة نسبيا، كما أن كثيرا من الأدبيات انصبحت على الحالة الأمريكية أو الأوروبية الغربية فقط، بينما بقيت تجارب أخرى مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا في الهامش، وهو ما يخلق فراغا معرفيا يسعى هذا البحث إلى ملئه من خلال تقديم رؤية مقارنة متعددة الأبعاد، تتجاوز التحليل النظري إلى ربط النصوص القانونية بالتطبيقات العملية والتجارب المؤسسية.¹

وتستند منهجية البحث إلى مقارنة مزدوجة تقوم على الجمع بين المنهج التحليلي المقارن والمنهج النقدي؛ فمن جهة، سيتم استعراض وتحليل التشريعات واللوائح المعتمدة في عدد من الدول الأجنبية، مع

¹ James H. Svara, *The Ethics Primer for Public Administrators in Government and Nonprofit Organizations*, Jones & Bartlett Publishers, 2007. :OECD, *Managing Conflict of Interest in the Public Service: OECD Guidelines and Country Experiences*, OECD Publishing, 2003. : Transparency International, *Conflict of Interest in Public Life: Policy Paper*, Berlin, 2014.

التركيز على مدى انسجامها مع المبادئ الدولية التي أقرتها منظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ ومن جهة أخرى، سيتم توظيف المنهج النقدي بغرض بيان أوجه القصور والثغرات العملية التي قد تضعف من فاعلية هذه التشريعات، إضافة إلى مقارنة بين النماذج التي أثبتت نجاحها والنماذج التي أظهرت محدودية في النتائج، بما يتيح استخلاص دروس واقعية قابلة للتطبيق في بيئات قانونية أخرى.¹

وأخيرا، فإن أهمية هذا البحث لا تكمن فقط في كونه محاولة أكاديمية لإثراء النقاش القانوني حول تعارض المصالح، بل أيضا في كونه يسعى إلى تقديم مساهمة عملية في تطوير السياسات العامة والتشريعات الوطنية، إذ إن النتائج المتوقعة من هذه الدراسة يمكن أن تشكل دليلا للمشرعين وصانعي القرار في الدول التي تسعى إلى تحديث منظوماتها القانونية بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية، كما يمكن أن تسهم في تعزيز وعي المجتمع المدني بأهمية الرقابة على تعارض المصالح كأداة من أدوات حماية الصالح العام وضمان نزاهة المؤسسات.²

المبحث الأول

الإطار النظري والقانوني لتعارض المصالح في التشريعات الأجنبية

إن تناول موضوع تعارض المصالح في التشريعات الأجنبية يستدعي، قبل الخوض في تفاصيل النظم القانونية المقارنة، أن نوضح أن هذا المفهوم لا يقتصر على كونه مجرد حالة أخلاقية تتعلق بانحراف السلوك الفردي، وإنما هو في جوهره إشكالية قانونية ذات أبعاد مؤسسية تتصل مباشرة بسلامة النظام الإداري والمالي والسياسي، إذ إن الموظف أو المسؤول العام، عندما يجد نفسه في موقف تتقاطع فيه مصالحه الشخصية أو العائلية أو الاقتصادية مع واجباته الرسمية، فإنه يكون أمام احتمال كبير لانحراف إرادته وقراراته نحو تحقيق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة، وهو ما يفضي في نهاية المطاف إلى إضعاف الثقة العامة بالمؤسسات وإلى تفشي مظاهر الفساد الذي يهدد منظومة الحوكمة الرشيدة، ولذلك فقد أدركت الدول الأجنبية، خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية، أن معالجة هذه الظاهرة تتطلب وضع أطر قانونية متكاملة، تتجاوز حدود التوصيات الأخلاقية العامة، إلى سن تشريعات صارمة ولوائح تنظيمية دقيقة، تلزم المسؤولين بالكشف عن مصالحهم الخاصة وتفرض عليهم الانسحاب من القرارات التي تمس هذه المصالح، وتنشئ هيئات رقابية مستقلة تتولى متابعة الامتثال وتنفيذ العقوبات الرادعة عند الإخلال.

¹ World Bank, *Strengthening World Bank Group Engagement on Governance and Anticorruption*, Washington D.C., 2007. :OECD, *Lobbyists, Government and Public Trust: Promoting Integrity by Self-regulation*, OECD Publishing, 2009. :Alan Lawton & Laura P. Doig, *Researching Ethics for Public Service Organizations: The View from Europe*, Public Integrity, Vol. 8, No. 1, 2006.

² OECD, *Lobbyists, Government and Public Trust: Promoting Integrity by Self-regulation*, OECD Publishing, 2009. :Alan Lawton & Laura P. Doig, *Researching Ethics for Public Service Organizations: The View from Europe*, Public Integrity, Vol. 8, No. 1, 2006.

تعارض المصالح في الإطار القانوني: دراسة تحليلية مقارنة للتجارب الأجنبية وآلياتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

المطلب الأول: المفهوم العام لتعارض المصالح

لقد تعددت التعريفات الأجنبية لتعارض المصالح، لكنها جميعا تكاد تتفق على أنه الوضع الذي تتأثر فيه أو يحتمل أن تتأثر فيه نزاهة القرارات العامة بوجود مصلحة شخصية للمسؤول، سواء كانت هذه المصلحة مالية مباشرة، مثل ملكية أسهم في شركة تتعامل مع الجهة الحكومية، أو مصلحة عائلية مثل ارتباط قريب من الدرجة الأولى بعقد حكومي، أو مصلحة مهنية مثل الجمع بين وظيفة عامة واستشارة خاصة، وهو ما دفع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى تبني تعريف واسع يعتبر مجرد احتمال التأثير كافيا لاعتبار الحالة تعارضا، حتى لو لم يثبت أن القرار قد انحرف فعليا، وذلك في إطار تبني سياسة وقائية، لأن الضرر لا يقتصر على القرار ذاته وإنما يمتد إلى صورة المؤسسة وثقة الجمهور بها، ومن ثم فإن غاية التشريعات الأجنبية ليست فقط معاقبة حالات التعارض بعد وقوعها، وإنما منع نشوء هذه الحالات أصلا عبر أدوات إفصاح وقواعد سلوك إلزامية.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لتعارض المصالح

إن الطبيعة القانونية لتعارض المصالح تتميز بالتعقيد والتداخل بين فروع القانون المختلفة، فهو من ناحية يدخل في نطاق القوانين الإدارية التي تضع حدودا واضحة للعلاقة بين الموظف وواجباته الوظيفية، وتلزمه بالتصرف في إطار المصلحة العامة، لكنه في الوقت ذاته يرتبط بالقوانين الجنائية متى اقترن التعارض بممارسات تمثل جريمة كالرشوة أو الإثراء غير المشروع أو استغلال النفوذ، كما أن بعض التشريعات الأجنبية، كالتشريع الكندي، نصت صراحة على تجريم أشكال معينة من التعارض، مثل مشاركة المسؤول العام في مناقصة حكومية تخص مؤسسة يملك فيها أسهما، في حين اكتفت تشريعات أخرى، مثل البريطاني، بمدونات سلوك ملزمة للوزراء والبرلمانيين والموظفين العموميين، مع ترك مسألة العقوبات للجان برلمانية أو هيئات مستقلة، وهو ما يعكس أن تعارض المصالح ليس مفهوما قانونيا جامدا، وإنما هو نطاق متعدد الأبعاد يراوح بين النصوص الإدارية والجزاءات الجنائية والضوابط الأخلاقية.¹

المطلب الثالث: تصنيف صور تعارض المصالح

عند النظر في تصنيفات صور تعارض المصالح في الأدبيات الأجنبية، يمكن القول إن هذا المفهوم يتخذ أشكالا عديدة ومتداخلة، فمنها ما هو مباشر مثل الحالة التي يكون فيها الموظف أو المسؤول العام طرفا ذا

¹ Dennis F. Thompson, *Ethics in Congress: From Individual to Institutional Corruption*, Brookings Institution Press, 1995. :Transparency International, *Conflict of Interest in Public Life: Policy Paper*, Berlin, 2014. :OECD, *Preventing Policy Capture: Integrity in Public Decision Making*, OECD Publishing, 2017.

مصلحة مالية مباشرة في القرار الذي يتخذه، ومنها ما هو غير مباشر كالعلاقات الأسرية أو المهنية التي تؤثر في حياد القرار، ومنها ما يظهر بعد انتهاء الخدمة العامة عندما يستغل الموظف السابق نفوذه وعلاقاته للحصول على منافع خاصة من المؤسسة التي كان يعمل بها، وهو ما يسمى بتعارض ما بعد الخدمة، ومنها كذلك ما يرتبط بالمؤسسات الكبرى عندما تتقاطع مصالح وحدات مختلفة داخل المنظمة فتؤثر في نزاهة القرارات، ولذا فإن التشريعات الأجنبية عادة ما تضع قواعد عامة شاملة تغطي مختلف هذه الصور، ثم تفصلها في لوائح تنفيذية ودلائل إجرائية تسهل على الموظفين فهم واجباتهم والامتثال لها، مع التأكيد على أن الوقاية والردع يسيران جنباً إلى جنب.¹

المطلب الرابع: الآثار القانونية والاجتماعية لتعارض المصالح

لا يمكن التقليل من خطورة الآثار القانونية والاجتماعية الناجمة عن حالات تعارض المصالح، إذ إنها تمتد إلى تقويض أسس العدالة وتكافؤ الفرص داخل المجتمع، فالمسؤول الذي ينحرف بقراره نتيجة لمصلحته الخاصة لا يضر فقط بالقرار ذاته وإنما يضر بالثقة العامة في النظام القانوني ككل، كما أن التجارب الأجنبية أثبتت أن غياب الضوابط الواضحة يؤدي إلى نتائج اقتصادية خطيرة مثل عزوف المستثمرين الأجانب، وتراجع تصنيف الدولة في مؤشرات الشفافية الدولية، فضلاً عن إضعاف الكفاءة المؤسسية من خلال هدر الموارد العامة لصالح أفراد أو مجموعات محدودة، ولهذا فإن العديد من الدول الأجنبية، مثل كندا وأستراليا، ربطت بين فعالية نظمها في إدارة تعارض المصالح وبين نجاحها في تحقيق التنمية المستدامة، وأدرجت هذا الموضوع ضمن خططها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.²

المطلب الخامس: الاتجاهات المقارنة في تعريف التعارض

عند مقارنة الاتجاهات المختلفة في تعريف تعارض المصالح، نجد أن التشريع الأمريكي يتسم بالتفصيل والدقة في تحديد الحالات، حيث تصدر وكالات فيدرالية مثل مكتب الأخلاقيات الحكومية (OGE) لوائح شاملة تذكر أمثلة محددة على التعارض وتفرض إجراءات إفصاح دقيقة، بينما يميل التشريع البريطاني والفرنسي إلى استخدام صياغات عامة تترك هامشاً واسعاً لتقدير الهيئات الرقابية أو لجان الأخلاقيات البرلمانية، أما كندا وأستراليا فقد اعتمدتا مقاربة وسطية تدمج بين الصياغة العامة والقوائم

¹ Carol W. Lewis & Stuart C. Gilman, *The Ethics Challenge in Public Service: A Problem-Solving Guide*, Jossey-Bass, 2012. :Jeremy Pope, *Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System*, Transparency International, 2000. :Susan Rose-Ackerman, *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*, Cambridge University Press, 1999.

² Robert Klitgaard, *Controlling Corruption*, University of California Press, 1991. :Donald C. Menzel, *Ethics Management for Public Administrators: Building Organizations of Integrity*, M.E. Sharpe, 2006. :Scott Fritzen, *Disciplining Corruption: The Case of Singapore*, Crime, Law and Social Change, Vol. 33, 2000.

تعارض المصالح في الإطار القانوني: دراسة تحليلية مقارنة للتجارب الأجنبية وآلياتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

التفصيلية، بحيث تسمح بالمرونة اللازمة للتكيف مع التطورات، وفي الوقت نفسه توفر الوضوح الكافي للمسؤولين لفهم واجباتهم، وهذا التنوع يعكس اختلاف المدارس القانونية بين من يفضل التحديد الدقيق الصارم، وبين من يرى أن الغاية الأهم هي خلق ثقافة مؤسسية تحترم النزاهة بغض النظر عن التفاصيل.¹

المبحث الثاني

التجارب الأجنبية في معالجة تعارض المصالح

إن دراسة التجارب الأجنبية في معالجة تعارض المصالح تكشف عن تنوع كبير في الأساليب القانونية والتنظيمية التي تبنتها الدول، حيث إن كل دولة صاغت نموذجها الخاص متأثرة بسياقها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومع ذلك فإن ثمة قاسما مشتركا بينها جميعا يتمثل في إدراك أن هذه الظاهرة تمثل تهديدا جوهريا لسلامة المؤسسات العامة ولنزاهة القرار السياسي والإداري، ولذلك فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية، وكندا، وأستراليا وغيرها من الدول المتقدمة، منظومات قانونية ورقابية متطورة تستهدف معالجة التعارض بوسائل وقائية وردعية على السواء، وهو ما يتيح فرصة للمقارنة النقدية بين النماذج المختلفة بغية استخلاص أفضل الممارسات التي أثبتت فاعليتها في الواقع العملي.

المطلب الأول: التجربة الأمريكية

تعد التجربة الأمريكية واحدة من أكثر النماذج تفصيلا وتنظيما في معالجة تعارض المصالح، حيث اعتمدت الولايات المتحدة منذ أوائل القرن العشرين تشريعات متخصصة تحظر على الموظفين العموميين المشاركة في القرارات التي يكون لهم فيها مصلحة شخصية مباشرة، ثم تطور الأمر بصدور قانون أخلاقيات الحكومة الفيدرالية (Ethics in Government Act) عام 1978، الذي أرسى قواعد شاملة للإفصاح المالي الدوري، وألزم كبار المسؤولين بالكشف عن أصولهم المالية واستثماراتهم وعلاقاتهم التجارية، كما أنشأ مكتب الأخلاقيات الحكومية (OGE) الذي يتولى مراقبة الامتثال وتقديم الاستشارات القانونية للموظفين، ويملك سلطة فرض جزاءات تأديبية، ويلاحظ أن النظام الأمريكي يقوم على الجمع بين قواعد تشريعية صارمة وآليات مؤسسية متخصصة، بما يعكس الطبيعة القانونية المركبة لتعارض المصالح في السياق الأمريكي.²

المطلب الثاني: التجربة الأوروبية

¹ World Bank, *Strengthening World Bank Group Engagement on Governance and Anticorruption*, Washington D.C., 2007. :OECD, *Lobbyists, Government and Public Trust: Promoting Integrity by Self-regulation*, OECD Publishing, 2009. :Alan Lawton & Laura P. Doig, *Researching Ethics for Public Service Organizations: The View from Europe*, Public Integrity, Vol. 8, No. 1, 2006.

² Dennis F. Thompson, *Ethics in Congress: From Individual to Institutional Corruption*, Brookings Institution Press, 1995. :Carol W. Lewis & Stuart C. Gilman, *The Ethics Challenge in Public Service: A Problem-Solving Guide*, Jossey-Bass, 2012. :U.S. Office of Government Ethics, *Standards of Ethical Conduct for Employees of the Executive Branch*, 2005.

أما في أوروبا، فقد سلكت الدول نهجا متدرجا ومتباينا، حيث إن فرنسا اعتمدت منذ التسعينيات قانونا خاصا بالشفافية في الحياة العامة يفرض على النواب والوزراء الإفصاح عن ذممهم المالية، ويمنعهم من الجمع بين المناصب السياسية وبعض الأنشطة الاقتصادية، كما أن المملكة المتحدة وضعت مدونات سلوك برلمانية ووزارية تلزم الأعضاء بالكشف عن المصالح وإعلانها في الجلسات العلنية، وتحال المخالفات إلى لجان برلمانية مختصة، ويتميز النموذج الأوروبي بتركيزه على تعزيز ثقافة النزاهة من خلال الشفافية العلنية والرقابة البرلمانية، بدلا من الاعتماد الكلي على الجزاءات الجنائية، وهو ما يعكس فلسفة قانونية ترى أن الردع الأخلاقي والسياسي قد يكون أحيانا أكثر فاعلية من العقوبات الجنائية الصارمة، غير أن هذا النموذج تعرض لانتقادات بسبب مرونته الزائدة واعتماده على الضمير الشخصي أكثر من الآليات الإلزامية.¹

المطلب الثالث: التجربة الكندية

وفي كندا، اتجه المشرع إلى صياغة نموذج وسطي يجمع بين الصرامة التشريعية والمرونة المؤسسية، حيث صدر قانون تضارب المصالح (Conflict of Interest Act) الذي ألزم الوزراء وكبار الموظفين بالإفصاح الشامل عن ممتلكاتهم واستثماراتهم، كما أنشأ مكتب مفوض تضارب المصالح والأخلاقيات (Conflict of Interest and Ethics Commissioner) مستقلة تراقب تنفيذ القانون، وتحقق في الشكاوى، وترفع تقارير دورية للبرلمان، ويلاحظ أن النموذج الكندي يتميز بوضوح الإجراءات وباستقلالية الهيئة الرقابية التي تتمتع بسلطات تحقيق واسعة، كما أنه يركز على الجانب الوقائي عبر إلزام المسؤولين بالتشاور مع المفوض قبل اتخاذ قرارات قد تمس نزاهتهم، ما يعكس تطورا مؤسسيا يجعل هذا النموذج من أكثر النماذج نجاحاً في التوازن بين الردع والوقاية.²

المطلب الرابع: التجربة الأسترالية

أما التجربة الأسترالية فقد أولت أهمية خاصة للبعد المؤسسي، حيث وضعت قوانين ولوائح صارمة تمنع تضارب المصالح على المستويين الفيدرالي و الولائي، وألزامت الوزراء وأعضاء البرلمان بالإفصاح الدوري عن مصالحهم المالية، كما أنشأت هيئات مستقلة مثل لجان مكافحة الفساد التي تملك صلاحيات التحقيق والادعاء، ويلاحظ أن النموذج الأسترالي يقوم على الشفافية العلنية من خلال نشر سجلات المصالح على المواقع الرسمية، ما يمكن الجمهور ووسائل الإعلام من مراقبة المسؤولين، وهو ما يعزز الرقابة المجتمعية إلى

¹ OECD, *Lobbyists, Government and Public Trust : Promoting Integrity by Self-regulation*, OECD Publishing, 2009. :Jeremy Pope, *Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System*, Transparency International, 2000. :Susan Rose-Ackerman, *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*, Cambridge University Press, 1999.

² Conflict of Interest and Ethics Commissioner (Canada), *Annual Report to Parliament*, Ottawa, 2018. :Donald C. Menzel, *Ethics Management for Public Administrators: Building Organizations of Integrity*, M.E. Sharpe, 2006. :OECD, *Preventing Policy Capture: Integrity in Public Decision Making*, OECD Publishing, 2017.

تعارض المصالح في الإطار القانوني:

دراسة تحليلية مقارنة للتجارب الأجنبية وآلياتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

جانب الرقابة المؤسسية، ويعكس فهما بأن معالجة تعارض المصالح لا تقتصر على الأدوات القانونية وحدها، بل تحتاج إلى إشراك المجتمع المدني والإعلام في عملية المراقبة، وهو توجه يميز النموذج الأسترالي عن غيره من النماذج المقارنة.¹

المطلب الخامس: تقييم التجارب الأجنبية

عند إجراء تقييم نقدي لهذه النماذج، يمكن القول إن النظام الأمريكي يتميز بالصرامة التشريعية والتفصيل المؤسسي لكنه يعاني من تعقيد الإجراءات وكثرة اللوائح، بينما يتميز النظام الأوروبي بالشفافية العلنية والرقابة البرلمانية لكنه يفتقر إلى آليات إلزامية قوية، أما النظام الكندي فقد حقق توازنا نسبيا بفضل استقلالية المفوض وصلاحياته، في حين أن النموذج الأسترالي أعطى دورا محوريا للمجتمع المدني والإعلام، وهو ما يجعله نموذجا مبتكرا في إشراك الرقابة الشعبية، وبالتالي فإن الدرس المستفاد أن معالجة تعارض المصالح لا يمكن أن تتم بنموذج واحد صالح للجميع، بل يجب أن يصاغ كل نظام وفقا لخصوصية البيئة القانونية والسياسية، مع الاستفادة من العناصر الأكثر فاعلية في التجارب المختلفة.²

المبحث الثالث

الآليات القانونية والرقابية لمعالجة تعارض المصالح في النظم الأجنبية

إن معالجة تعارض المصالح في النظم القانونية الأجنبية لم تتوقف عند حدود وضع تعريفات عامة أو تبني مبادئ أخلاقية، بل تطورت لتشمل آليات قانونية ورقابية متكاملة تهدف إلى الوقاية المبكرة والكشف الفوري والتعامل الحازم مع حالات التعارض، وذلك من خلال الجمع بين الأدوات التشريعية، والمؤسسات الرقابية، والمدونات السلوكية، والإجراءات العملية للإفصاح والمساءلة، وهو ما يعكس قناعة راسخة لدى المشرعين وصناع القرار في الدول المتقدمة بأن هذه الظاهرة لا يمكن احتواؤها إلا بمنظومة متكاملة تجمع بين النصوص القانونية الواضحة، والهيئات المستقلة القادرة على فرض التنفيذ، والثقافة المؤسسية التي تعزز قيم النزاهة.

المطلب الأول: الأطر التشريعية والقوانين الخاصة بتعارض المصالح

¹ Transparency International Australia, *Integrity Systems: Strengthening Australia's National Integrity Framework*, Melbourne, 2019. :OECD, *Implementing the OECD Guidelines on Managing Conflict of Interest in the Public Service*, OECD Publishing, 2005. :World Bank, *Public Sector Governance and Accountability Series*, Washington D.C., 2011.

² Cary Coglianese, *Conflicts of Interest in Global Governance*, Journal of International Law & Politics, Vol. 36, No. 2, 2004. :Alan Lawton & Laura P. Doig, *Researching Ethics for Public Service Organizations: The View from Europe*, Public Integrity, Vol. 8, No. 1, 2006. :James H. Svava, *The Ethics Primer for Public Administrators in Government and Nonprofit Organizations*, Jones & Bartlett Publishers, 2007.

لقد ذهبت العديد من الدول الأجنبية إلى سن تشريعات خاصة بتنظيم تعارض المصالح، بحيث أصبحت هذه التشريعات جزءاً لا يتجزأ من منظومات مكافحة الفساد وحماية النزاهة، ففي الولايات المتحدة مثلاً، يفرض قانون أخلاقيات الحكومة الفيدرالية على المسؤولين تقديم إقرارات مالية سنوية تتضمن جميع ممتلكاتهم ومصادر دخلهم، ويحدد بدقة الحالات التي يعتبر فيها الموظف في وضع تعارض، ويمنحه واجب التنحي عن المشاركة في أي قرار يتأثر بهذه المصالح، بينما في كندا، نص قانون تضارب المصالح لعام 2006 على إنشاء مكتب مستقل لمفوض تضارب المصالح، وألزم الوزراء ونواب البرلمان بتقديم إفصاح علني عن أصولهم المالية وأي مصالح لهم أو لأزواجهم وأبنائهم، كما أن التشريعات الأوروبية في فرنسا والمملكة المتحدة نصت على التزامات مماثلة، مع اختلاف في نطاق التفاصيل و الجزاءات، ما يعكس التوجه العام إلى جعل النصوص القانونية أداة أولية وأساسية في منع الانحرافات.¹

المطلب الثاني: آليات الإفصاح والشفافية

من أبرز الأدوات التي اعتمدتها الدول الأجنبية لمعالجة تعارض المصالح آلية الإفصاح المالي والوظيفي، حيث ألزمت التشريعات كبار المسؤولين والموظفين العموميين بالإفصاح الدوري عن ممتلكاتهم ومصادر دخلهم ومناصبهم في الشركات الخاصة، وذلك بهدف تمكين السلطات الرقابية والجمهور من مراقبة أي تغييرات قد تؤثر في قراراتهم الرسمية، وتعد التجربة الأسترالية مثالاً بارزاً على ذلك، إذ تنشر سجلات المصالح الخاصة بأعضاء البرلمان والوزراء على مواقع إلكترونية متاحة للجمهور، ما يجعل الرقابة المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من النظام، كما أن الاتحاد الأوروبي ألزم موظفيه بالإفصاح عن أي مصالح خارجية قبل المشاركة في لجان صنع القرار، وهو ما يعزز الشفافية ويخلق بيئة مؤسسية يصعب فيها إخفاء التعارض.²

المطلب الثالث: المؤسسات والهيئات الرقابية المستقلة

إلى جانب القوانين والإفصاح، أنشأت الدول الأجنبية مؤسسات وهيئات مستقلة تتولى متابعة حالات التعارض والتحقيق فيها، ومن أبرز الأمثلة مكتب الأخلاقيات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومفوض تضارب المصالح في كندا، ولجان مكافحة الفساد في أستراليا، وهذه المؤسسات لا تقتصر مهامها على الرقابة، بل تقدم استشارات قانونية للمسؤولين حول كيفية التعامل مع الحالات المحتملة للتعارض، وتصدر تقارير سنوية علنية تعزز الشفافية، وتملك صلاحيات لفرض عقوبات تأديبية أو مالية، ويلاحظ أن استقلال

¹ U.S. Office of Government Ethics, *Standards of Ethical Conduct for Employees of the Executive Branch*, 2005.; Dennis F. Thompson, *Ethics in Congress: From Individual to Institutional Corruption*, Brookings Institution Press, 1995.; OECD, *Implementing the OECD Guidelines on Managing Conflict of Interest in the Public Service*, OECD Publishing, 2005.

² Transparency International Australia, *Integrity Systems: Strengthening Australia's National Integrity Framework*, Melbourne, 2019.; OECD, *Lobbyists, Government and Public Trust: Promoting Integrity by Self-regulation*, OECD Publishing, 2009.; European Commission, *Code of Conduct for Commissioners*, Brussels, 2018.

تعارض المصالح في الإطار القانوني:

دراسة تحليلية مقارنة للتجارب الأجنبية وآلياتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

هذه الهيئات يعد شرطاً جوهرياً لضمان فعاليتها، حيث أكدت التجارب أن الهيئات التي تخضع لتأثير مباشر من السلطة التنفيذية تفقد قدرتها على مواجهة حالات التعارض بجدية.¹

المطلب الرابع: المدونات السلوكية والالتزامات الأخلاقية

لا تكتفي التشريعات الأجنبية بالقوانين والهيئات الرقابية، بل تعتمد كذلك على مدونات السلوك الوظيفي التي تحدد القيم والمعايير الأخلاقية التي يجب على الموظفين الالتزام بها، ففي مملكة المتحدة مثلاً، نصت مدونة السلوك الوزارية على أن الوزراء مطالبون ليس فقط بتجنب حالات التعارض الفعلية، بل كذلك بتجنب أي مظهر يمكن أن يثير شبهة التعارض، وهو ما يعرف بمبدأ المظاهر ذات الأثر السلبي، كما أن الاتحاد الأوروبي وضع مدونات سلوك ملزمة لأعضاء البرلمان الأوروبي، تحدد بوضوح واجباتهم في الإفصاح عن الهدايا والعلاقات المهنية، وتفرض عليهم الامتناع عن التصويت في حال وجود تعارض، وهو ما يعكس أن المعايير الأخلاقية أصبحت جزءاً لا يقل أهمية عن النصوص القانونية في حماية النزاهة.²

المطلب الخامس: العقوبات والجزاءات القانونية

من بين عناصر المنظومة القانونية للتعامل مع تعارض المصالح، تبرز العقوبات كوسيلة ردع ضرورية، إذ إن القوانين الأجنبية تنص عادة على جزاءات متعددة تتراوح بين الغرامات المالية والعقوبات التأديبية مثل العزل من المنصب أو الحرمان من الترشح للمناصب العامة، وقد تصل في بعض الحالات إلى العقوبات الجنائية بالسجن إذا اقترنت حالة التعارض بجرائم كالرشوة أو إساءة استخدام السلطة، ويلاحظ أن التجربة الأمريكية تشدد في العقوبات المالية والجنائية، بينما تعتمد المملكة المتحدة وفرنسا أكثر على الجزاءات التأديبية والرقابة البرلمانية، أما كندا وأستراليا فاعتمدتا مزيجاً من العقوبات المالية والإدارية، وهو ما يعكس تفاوتاً في درجة الصرامة تبعاً للثقافة السياسية والقانونية لكل دولة.³

¹ Conflict of Interest and Ethics Commissioner (Canada), *Annual Report to Parliament*, Ottawa, 2018.; Carol W. Lewis & Stuart C. Gilman, *The Ethics Challenge in Public Service: A Problem-Solving Guide*, Jossey-Bass, 2012.; Donald C. Menzel, *Ethics Management for Public Administrators: Building Organizations of Integrity*, M.E. Sharpe, 2006.

² UK Cabinet Office, *Ministerial Code*, London, 2019.; European Parliament, *Code of Conduct for Members of the European Parliament with Respect to Financial Interests and Conflicts of Interest*, 2012.; Susan Rose-Ackerman, *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*, Cambridge University Press, 1999.

³ OECD, *Preventing Policy Capture: Integrity in Public Decision Making*, OECD Publishing, 2017.; Transparency International, *Global Corruption Report 2009: Corruption and the Private Sector*, Cambridge University Press, 2009.; Robert Klitgaard, *Controlling Corruption*, University of California Press, 1991.

المبحث الرابع

التحديات والانتقادات الموجهة للتجارب الأجنبية في معالجة تعارض المصالح

على الرغم من أن معظم الدول الأجنبية قد خطت خطوات متقدمة في وضع أطر قانونية ومؤسسية تهدف إلى الوقاية من حالات تعارض المصالح والكشف عنها ومعالجتها بشكل فعال، إلا أن التطبيق العملي لهذه الأطر كشف عن وجود تحديات بنيوية عميقة ومعقدة، يمكن أن تعرقل فعالية هذه الأنظمة وتقلل من قدرتها على إحداث التحول المنشود في بيئة النزاهة العامة، إذ إن الفجوة الواضحة بين النصوص التشريعية المثالية المعلنة من جهة، والواقع المؤسسي الذي يخضع لتوازنات سياسية وحزبية ومصالح اقتصادية متشابكة من جهة أخرى، تجعل معالجة تعارض المصالح أكثر صعوبة مما تبدو عليه في الظاهر، الأمر الذي دفع عددا من الباحثين والهيئات الدولية إلى توجيه انتقادات جادة لهذه النماذج، والتأكيد على أن الإصلاحات الشكلية أو الجزئية لن تكون كافية إذا لم ترافقها إرادة سياسية قوية، وبنية مؤسسية مستقلة، وثقافة اجتماعية راسخة تقوم على قيم النزاهة والشفافية والمساءلة.

المطلب الأول: قصور الإرادة السياسية في التنفيذ

يعتبر قصور الإرادة السياسية من أبرز التحديات التي تواجه النظم الأجنبية في معالجة تعارض المصالح، حيث إن كثيرا من القوانين واللوائح تبدو صارمة ومتكاملة على الورق، إلا أن غياب الالتزام السياسي بتطبيقها يجعلها في كثير من الأحيان مجرد أدوات رمزية لا تجد طريقها إلى التنفيذ الفعلي، فقد شهدت التجربة الأمريكية مثلا حالات متعددة تم فيها التغاضي عن تطبيق العقوبات على مسؤولين نافذين بسبب حسابات حزبية أو ضغوط انتخابية، كما أن بعض البرلمانات الأوروبية واجهت صعوبات كبيرة في فرض الجزاءات على أعضاء بارزين ينتمون إلى الأغلبية الحاكمة، وهو ما يدل على أن قوة النصوص التشريعية لا تعني بالضرورة قوة التطبيق، فالإرادة السياسية تمثل العنصر الحاسم في تحويل هذه النصوص إلى أدوات واقعية للردع، وغيابها يفرغ النظام من مضمونه ويحوّله إلى مجرد واجهة شكلية تستخدم لأغراض سياسية وإعلامية أكثر من كونها آليات حقيقية للحوكمة والنزاهة.¹

المطلب الثاني: تعقيد الإجراءات وكثرة اللوائح

من الانتقادات الشائعة التي وجهت إلى النظم الأجنبية في مجال تعارض المصالح أن هذه النظم تميل في كثير من الأحيان إلى الإفراط في سن لوائح تفصيلية وإجراءات بيروقراطية معقدة، تجعل عملية الامتثال بالنسبة للموظفين العموميين عبئا ثقيلا بدلا من أن تكون أداة لتعزيز الشفافية، ففي الولايات المتحدة، على

¹ Dennis F. Thompson, *Ethics in Congress: From Individual to Institutional Corruption*, Brookings Institution Press, 1995. :Jeremy Pope, *Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System*, Transparency International, 2000. :OECD, *Managing Conflict of Interest in the Public Service: OECD Guidelines and Country Experiences*, OECD Publishing, 2003.

تعارض المصالح في الإطار القانوني:

دراسة تحليلية مقارنة للتجارب الأجنبية وآلياتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

سبيل المثال، يطلب من المسؤولين تقديم نماذج إفصاح مالية طويلة تتضمن تفاصيل دقيقة عن كل مصدر دخل أو استثمار، الأمر الذي يؤدي إلى أخطاء غير مقصودة تستغلها المعارضة أو الإعلام لاثهام المسؤولين بعدم النزاهة، بينما في كندا أشارت بعض الدراسات إلى أن كثرة التفاصيل قد تجعل من عملية الإفصاح مجرد روتين إداري شكلي، يركز على الكم أكثر من المضمون، ما يؤدي إلى إغفال جوهر الهدف وهو الوقاية الفعلية من التعارض، وهذا تصبح اللوائح المعقدة سببا في إضعاف ثقة المسؤولين بالنظام بدلا من أن تكون أداة لتعزيز الالتزام الطوعي بالشفافية.¹

المطلب الثالث: ضعف آليات الرقابة المستقلة

رغم أن العديد من الدول الأجنبية أنشأت مؤسسات وهيئات مستقلة يفترض بها مراقبة تطبيق القوانين الخاصة بتعارض المصالح، فإن استقلالية هذه الهيئات غالبا ما تكون محل شك وتساؤل، حيث يلاحظ أن تعيين رؤساء هذه المؤسسات يتم عادة عبر السلطة التنفيذية أو من خلال توافقات حزبية، وهو ما يضعف قدرتها على التحقيق في القضايا التي تطال الحكومة أو الأحزاب الحاكمة، ففي كندا، يعين مفوض تضارب المصالح بقرار من رئيس الوزراء، وهو ما يثير مخاوف من خضوعه للتأثير السياسي، وفي بعض البرلمانات الأوروبية تسيطر الأغلبية الحزبية على لجان الأخلاقيات، مما يجعلها أقل جراءة في فرض العقوبات على أعضائها، كما أن هذه الهيئات تعاني في كثير من الأحيان من نقص الموارد المالية والبشرية، الأمر الذي يحد من قدرتها على القيام بالتحقيقات اللازمة أو متابعة جميع حالات التعارض بدقة، وهو ما يظهر أن الاستقلال الشكلي لا يكفي إذا لم يقترن بآليات تضمن الحياد الكامل والموارد الكافية لإنفاذ القانون.²

المطلب الرابع: الإشكاليات المرتبطة بالثقافة المجتمعية

تظهر التجارب المقارنة أن النصوص القانونية والمؤسسات الرقابية، مهما بلغت من الدقة والتطور، تبقى محدودة الفعالية إذا لم يوكفها وعي مجتمعي راسخ يدرك خطورة تعارض المصالح ويدعم تطبيق القوانين بضغط شعبي مستمر، إذ إن المجتمعات التي تتميز بارتفاع مستوى النزاهة المؤسسية، مثل الدول الإسكندنافية، تنجح عادة في تفعيل قوانينها بفضل ثقافة عامة تدين أي مظهر من مظاهر الانحياز الشخصي، بينما في مجتمعات أخرى، حتى مع وجود نصوص متقدمة، قد يقابل تطبيق القانون بتساهل أو تبرير من الرأي العام، خصوصا إذا كان المسؤول يحظى بشعبية سياسية، وهو ما يضعف الرقابة الشعبية

¹ Donald C. Menzel, *Ethics Management for Public Administrators: Building Organizations of Integrity*, M.E. Sharpe, 2006. :OECD, *Implementing the OECD Guidelines on Managing Conflict of Interest in the Public Service*, OECD Publishing, 2005.: Robert Klitgaard, *Controlling Corruption*, University of California Press, 1991.

² Conflict of Interest and Ethics Commissioner (Canada), *Annual Report to Parliament*, Ottawa, 2018.: Alan Lawton & Laura P. Doig, *Researching Ethics for Public Service Organizations: The View from Europe*, Public Integrity, Vol. 8, No. 1, 2006.: Transparency International, *Conflict of Interest in Public Life: Policy Paper*, Berlin, 2014.

ويعطي مبررا للسلطات للتراخي في التطبيق، وبالتالي فإن الإصلاح القانوني يحتاج دوماً إلى إصلاح ثقافي موازي يعزز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة، وإلا بقيت النصوص القانونية عاجزة عن إحداث الأثر المطلوب.¹

المطلب الخامس: تحديات العولمة

لقد أفرزت العولمة المعاصرة وتعميقات الاقتصاد الرقمي صوراً جديدة ومعقدة من تعارض المصالح لم تكن مأخوذة في الحسبان عند صياغة القوانين التقليدية، إذ أصبح من الشائع أن يمتلك الوزراء والبرلمانيون استثمارات في شركات متعددة الجنسيات أو حسابات مصرفية في ملاذات ضريبية، وهو ما يصعب على التشريعات الوطنية تتبع هذه المصالح أو ضبطها بشكل كامل، كما أن صعود الاقتصاد الرقمي أدى إلى ظهور أنماط جديدة من التعارض، مثل استغلال المسؤولين لمعلومات داخلية في التداول الإلكتروني أو تضارب المصالح في عقود التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وهذه الظواهر لم تغطها التشريعات التقليدية بعد، الأمر الذي يفرض على المشرعين في الدول الأجنبية مسؤولية تطوير أطر قانونية أكثر حداثة تستوعب هذه التحديات العابرة للحدود، وتضمن نزاهة القرار العام في ظل اقتصاد عالمي متشابك وسريع التغير.²

المبحث الخامس

أفضل الممارسات الدولية في معالجة تعارض المصالح

لقد أظهرت التجارب الدولية المتقدمة في مجال معالجة تعارض المصالح أن هذه القضية لا يمكن اختزالها في مجرد نصوص تشريعية جامدة أو لوائح إجرائية شكلية، وإنما تتطلب مقاربة شاملة متعددة الأبعاد تبدأ من وضع إطار قانوني صارم وواضح يحدد بجلاء التزامات الموظفين والمسؤولين العموميين وتنتهي بترسيخ ثقافة مؤسسية ومجتمعية تعتبر النزاهة قيمة عليا غير قابلة للمساومة، وبين هذين الحدين تبرز ضرورة إنشاء مؤسسات مستقلة تتمتع بسلطات تحقيق ومتابعة حقيقية، واعتماد آليات شفافية وإفصاح علني، وتبني مدونات سلوك مرنة وقابلة للتطوير، وإشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في عملية الرقابة، وذلك كله في إطار دولي متشابك تحكمه قواعد العولمة ومتطلبات الاقتصاد الرقمي، مما يجعل من دراسة أفضل الممارسات مسألة لا غنى عنها لفهم كيف يمكن للدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، أن تواجه تحديات تعارض المصالح على نحو فعال ومستدام.

المطلب الأول: تكامل الأطر التشريعية مع المؤسسات المستقلة

¹ Cary Coglianese, *Conflicts of Interest in Global Governance*, Journal of International Law & Politics, Vol. 36, No. 2, 2004. :Susan Rose-Ackerman, *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*, Cambridge University Press, 1999.: Donald C. Menzel, *Ethics Management for Public Administrators: Building Organizations of Integrity*, M.E. Sharpe, 2006.

² OECD, *Lobbyists, Government and Public Trust: Promoting Integrity by Self-regulation*, OECD Publishing, 2009.: Transparency International, *Global Corruption Report 2019: Corruption and the Private Sector in Digital Economy*, Cambridge University Press, 2019.: World Bank, *Public Sector Governance and Accountability Series*, Washington D.C., 2011.

تعارض المصالح في الإطار القانوني:

دراسة تحليلية مقارنة للتجارب الأجنبية وآلياتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

لقد أثبتت التجربة الكندية، على سبيل المثال، أن الجمع بين قانون شامل لتعارض المصالح يفرض التزامات واضحة على الوزراء وأعضاء البرلمان، وبين مؤسسة مستقلة هي مكتب مفوض تضارب المصالح والأخلاقيات الذي يتمتع بصلاحيات واسعة للتحقيق والمتابعة وتقديم الاستشارات القانونية ونشر تقارير علنية دورية، قد خلق بيئة قانونية ومؤسسية متوازنة تحقق التكامل بين الصرامة التشريعية والمرونة التنفيذية، وهو ما منح كندا سمعة دولية متقدمة في هذا المجال، بينما أظهرت تجارب أخرى مثل الولايات المتحدة أن وجود تشريعات دقيقة ومفصلة، على الرغم من أنه يضمن وضوح الالتزامات، قد يؤدي إلى تعقيد الإجراءات وصعوبة الامتثال، في حين أن غياب مؤسسات قوية في بعض الدول الأوروبية جعل النصوص القانونية عرضة للتأويل السياسي وفاقدة للفاعلية، وهو ما يبين أن الدرس الأهم من هذه الممارسة الدولية يتمثل في أن النصوص، مهما بلغت من القوة، تظل عاجزة ما لم تسند إلى مؤسسات مستقلة قادرة على فرضها دون خوف أو مجاملة.¹

المطلب الثاني: الشفافية المطلقة والإفصاح العلني

لقد تبين من خلال التجربة الأسترالية، التي اعتمدت مبدأ الإفصاح العلني الكامل عن المصالح المالية والمهنية للمسؤولين من خلال نشر بيانات دقيقة على مواقع إلكترونية متاحة للجمهور، أن الشفافية المطلقة ليست مجرد خيار سياسي أو قانوني، وإنما هي أداة مركزية للوقاية من تعارض المصالح، لأنها تتيح للمجتمع المدني والإعلام والمواطنين جميعاً الاطلاع المباشر على الوضع المالي للمسؤولين، ومراقبة أي تغيرات قد تؤثر في قراراتهم، الأمر الذي يجعل الرقابة الشعبية مكملًا فعالاً للرقابة المؤسسية، ويضعف من قوة الردع، ويؤكد للمسؤولين أنهم تحت نظر عام دائم، كما أن التجربة الأمريكية في الإفصاح المالي المفصل للموظفين الفيدراليين أكدت أن نشر البيانات يعزز الثقة العامة بالنظام، غير أن النقد الموجه إليها يتعلق بزيادة التعقيد والإرهاق البيروقراطي، بينما تبقى أستراليا نموذجاً عملياً على إمكانية تحقيق التوازن بين الوضوح والسهولة عبر الإفصاح العلني المبسط والمباشر.²

المطلب الثالث: تبني مدونات سلوك مرنة وقابلة للتطوير

لقد أظهرت الممارسات الدولية أن النصوص الجامدة سرعان ما تفقد قدرتها على مواجهة صور جديدة ومعقدة من تعارض المصالح، ولذلك فإن المملكة المتحدة على سبيل المثال تبنت مدونة السلوك الوزارية التي

¹ Conflict of Interest and Ethics Commissioner (Canada), *Annual Report to Parliament*, Ottawa, 2018.; OECD, *Implementing the OECD Guidelines on Managing Conflict of Interest in the Public Service*, OECD Publishing, 2005.; Donald C. Menzel, *Ethics Management for Public Administrators: Building Organizations of Integrity*, M.E. Sharpe, 2006.

² Transparency International Australia, *Integrity Systems: Strengthening Australia's National Integrity Framework*, Melbourne, 2019.; U.S. Office of Government Ethics, *Standards of Ethical Conduct for Employees of the Executive Branch*, 2005.; European Commission, *Code of Conduct for Commissioners*, Brussels, 2018.

تراجع وتحدث بشكل دوري بحيث تستوعب التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يسمح بإدخال قواعد جديدة للتعامل مع قضايا مستجدة مثل الهدايا والسفر والوظائف اللاحقة، ويجعل النظام أكثر مرونة واستجابة للواقع، كما أن الاتحاد الأوروبي وضع مدونة ملزمة لأعضاء البرلمان الأوروبي تحدد بوضوح واجباتهم في الإفصاح عن الهدايا والمصالح المهنية وتفرض عليهم الامتناع عن التصويت عند وجود تعارض، وهو ما يعكس وعياً بأن التشريع وحده غير كاف، وأنه لا بد من تعزيز الثقافة الوظيفية عبر مدونات سلوك أخلاقية تجسد المبادئ العامة وترجمها إلى التزامات يومية قابلة للتطبيق، الأمر الذي يجعل الموظفين ينظرون إلى النزاهة باعتبارها جزءاً من هويتهم المؤسسية لا مجرد التزام خارجي مفروض عليهم.¹

المطلب الرابع: تعزيز الثقافة المؤسسية للنزاهة

لقد أثبتت التجارب المقارنة أن بناء ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة يشكل شرطاً أساسياً لنجاح أي نظام قانوني لمعالجة تعارض المصالح، حيث إن الدول الإسكندنافية، مثل السويد والنرويج، لم تحقق نجاحاتها في مكافحة الفساد لمجرد وجود قوانين متقدمة، وإنما بفضل ثقافة عامة تدين أي مظهر من مظاهر الانحياز الشخصي وتعتبره سلوكاً غير مقبول اجتماعياً قبل أن يكون محظوراً قانونياً، كما أن هذه الثقافة تعزز عبر التعليم والتدريب والتوعية والإعلام، وهو ما يجعل الالتزام بالقوانين والإفصاح أمراً طبيعياً بالنسبة للموظفين العموميين وليس مجرد عبء إداري، في حين أن بعض الدول الأخرى التي تبنت نصوصاً متقدمة لكنها افتقدت إلى ثقافة مؤسسية راسخة واجهت صعوبات في التطبيق، لأن الموظفين كانوا ينظرون إلى الالتزامات المفروضة باعتبارها إجراءات شكلية يمكن التحايل عليها، وهو ما يؤكد أن إصلاح القوانين يجب أن يوازيه إصلاح ثقافي عميق يعزز القيم التي تدعم النزاهة والشفافية وتحولها إلى ممارسة يومية.²

المطلب الخامس: مواكبة التحديات الجديدة في الاقتصاد الرقمي

لقد أظهرت بعض الممارسات الدولية الحديثة، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي، أن مواجهة تعارض المصالح في ظل الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي يتطلب أدوات جديدة لم تكن مأخوذة في الحسبان في القوانين التقليدية، حيث فرضت قيود على انتقال المسؤولين السابقين إلى شركات التكنولوجيا الكبرى، وأدخلت قواعد تلزم بالإفصاح عن أي ارتباطات أو عقود مع شركات تعمل في مجال البيانات أو الذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف منع استغلال المعلومات الداخلية أو التأثير على القرارات العامة المستقبلية، وهو ما يعكس وعياً بأن صور التعارض تتغير مع الزمن وتتخذ أشكالاً أكثر تعقيداً متزايداً للبيئة الاقتصادية العالمية، وأن القوانين

¹UK Cabinet Office, *Ministerial Code*, London, 2019.; Carol W. Lewis & Stuart C. Gilman, *The Ethics Challenge in Public Service: A Problem-Solving Guide*, Jossey-Bass, 2012.; OECD, *Preventing Policy Capture: Integrity in Public Decision Making*, OECD Publishing, 2017.

² Alan Lawton & Laura P. Doig, *Researching Ethics for Public Service Organizations: The View from Europe*, Public Integrity, Vol. 8, No. 1, 2006.; Robert Klitgaard, *Controlling Corruption*, University of California Press, 1991.; Susan Rose-Ackerman, *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*, Cambridge University Press, 1999.

تعارض المصالح في الإطار القانوني: دراسة تحليلية مقارنة للتجارب الأجنبية وآلياتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

إذا لم تواكب هذه التحولات ستفقد فعاليتها، وهو ما يجعل من مواكبة الرقمنة والابتكار التكنولوجي ركنا أساسيا في أي منظومة ناجحة لمعالجة تعارض المصالح.¹

الخاتمة

تظهر التجارب الأجنبية في مجال معالجة تعارض المصالح أن هذه الظاهرة ليست مسألة إجرائية بسيطة يمكن التعامل معها عبر نصوص قانونية محدودة، وإنما هي قضية جوهرية تمس بنية الحكم وجودة القرارات العامة ومشروعية المؤسسات السياسية والإدارية، إذ يتضح أن تعارض المصالح يشكل تحديا مزمنا يهدد الثقة الشعبية ويقوض مبدأ تكافؤ الفرص، ويضعف سيادة القانون إذا لم تتم مواجهته بآليات متكاملة، وقد بينت الفصول السابقة أن المعالجة الناجحة تستند إلى الجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والثقافية، بحيث لا يكفي أن تسن قوانين صارمة إذا لم ترافقها إرادة سياسية مستقلة ومؤسسات رقابية محايدة وثقافة مجتمعية تعتبر النزاهة قيمة عليا غير قابلة للمساومة.

ومن خلال استقراء النماذج المختلفة، يتضح أن كل دولة طورت أدواتها الخاصة لمواجهة هذه الظاهرة، إلا أن القاسم المشترك يتمثل في السعي إلى تعزيز الشفافية من خلال الإفصاح العلني عن المصالح والأصول المالية، وإنشاء هيئات مستقلة للتحقيق والرقابة، واعتماد مدونات سلوك تحدد القواعد الأخلاقية للسلوك العام، مع إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الرقابة، وهو ما يعكس وعيا متناميا بأن معالجة تعارض المصالح تحتاج إلى شراكة شاملة بين الدولة والمجتمع، بين القانون والثقافة، وبين التشريع والسياسة.

وتبرز أهمية هذه الخاتمة في التأكيد على أن الدروس المستفادة من التجارب الأجنبية لا ينبغي أن تنقل بصورة ميكانيكية إلى بيئات أخرى، بل يجب أن تفهم في سياقها وأن يعاد صياغتها بما يتناسب مع الخصوصيات الوطنية، إذ إن ما نجح في كندا أو أستراليا أو السويد قد لا يحقق النتيجة ذاتها في بيئة تختلف في بنيتها السياسية أو ثقافتها المجتمعية، ومن ثم فإن الاستفادة الحقيقية تكمن في استلهام المبادئ العامة مثل الشفافية والاستقلال المؤسسي والإرادة السياسية، وتكييفها بما يضمن فعاليتها في البيئة المحلية.

أول ما تكشفه هذه الدراسة أن الإرادة السياسية تشكل الشرط الأساسي لإنجاح أي نظام لمكافحة تعارض المصالح، إذ إن غياب الإرادة يجعل القوانين مجرد نصوص شكلية تستخدم لأغراض سياسية أو إعلامية دون

¹ Transparency International, *Global Corruption Report 2019: Corruption and the Private Sector in Digital Economy*, Cambridge University Press, 2019.; OECD, *Lobbyists, Government and Public Trust: Promoting Integrity by Self-regulation*, OECD Publishing, 2009.; World Bank, *Strengthening World Bank Group Engagement on Governance and Anticorruption*, Washington D.C., 2007.

أثر عملي، بينما وجودها يحول النصوص إلى أدوات فعالة تضمن المساواة أمام القانون، وقد أثبتت التجارب الكندية والأسترالية أن الإرادة السياسية القوية هي التي وفرت الدعم للاستقلال المؤسسي وأعطت للهيئات الرقابية صلاحيات واسعة لممارسة مهامها بعيداً عن الضغوط.

كما يتضح أن الشفافية المطلقة والإفصاح العلني عن المصالح والأصول المالية تشكّلان أداة محورية في تعزيز الثقة الشعبية ومنع حالات التعارض، حيث أظهرت التجربة الأسترالية أن نشر البيانات على مواقع إلكترونية مفتوحة للجمهور يجعل من الرقابة عملية جماعية يشارك فيها الإعلام والمجتمع المدني، مما يضاعف من أثر الردع، في حين أن الاقتصار على الإفصاح الداخلي كما في بعض الدول الأوروبية قلل من الفعالية وأبقى على ثغرات يمكن استغلالها.

ومن النتائج كذلك أن المدونات السلوكية المرنة والقابلة للتطوير أثبتت أنها عنصر أساسي لاستدامة الأنظمة القانونية، إذ إن التشريعات وحدها سرعان ما تصبح قاصرة عن مواجهة صور جديدة من التعارض تنشأ بفعل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، بينما تتيح المدونات المتجددة إدخال قواعد جديدة تعزز النزاهة وتسد الثغرات، وهو ما عكسته التجربة في المملكة المتحدة من خلال تحديث مدونة السلوك الوزارية بشكل دوري.

كما أن بناء ثقافة مؤسسية ومجتمعية قائمة على قيم النزاهة يمثل شرطاً ضرورياً لنجاح أي نظام، حيث إن النماذج الإسكندنافية أثبتت أن القوانين لا يمكن أن تحقق أهدافها إذا لم تكن مدعومة بوعي مجتمعي يعتبر النزاهة جزءاً من الهوية الوطنية، وهو ما يفسر ارتفاع مستويات الثقة في هذه الدول وانخفاض معدلات الفساد فيها، مقارنة بدول أخرى تبنت نصوصاً متقدمة لكنها فشلت بسبب غياب الدعم الثقافي.

في ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تبني مقاربة إصلاحية شاملة لمعالجة تعارض المصالح، تبدأ بصياغة تشريعات وطنية واضحة تحدد المفهوم بدقة وتفرض التزامات إلزامية بالإفصاح المالي والوظيفي، مع إنشاء هيئات مستقلة تتوافر لها الموارد المالية والبشرية وتتمتع بصلاحيات واسعة للتحقيق والمتابعة وفرض العقوبات، على أن يكفل استقلالها من خلال آليات شفافة للتعيين والتمويل تمنع خضوعها لنفوذ السلطة التنفيذية أو الأغلبية الحزبية.

كما توصي الدراسة بترسيخ مبدأ الشفافية المطلقة من خلال نشر بيانات الإفصاح بشكل علني يتيح للمجتمع المدني ووسائل الإعلام الاطلاع عليها، وهو ما يعزز الرقابة الجماعية ويضاعف من قوة الردع، ويؤكد للمسؤولين العموميين أنهم تحت نظر دائم، مما يقلل من احتمالية إخفاء المصالح الخاصة أو إساءة استغلال المنصب.

تعارض المصالح في الإطار القانوني: دراسة تحليلية مقارنة للتجارب الأجنبية وآلياتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

وتوصي أيضا بتبني مدونات سلوك مرنة قابلة للتطوير تستجيب للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية، بحيث تغطي قضايا مثل تضارب المصالح في الاقتصاد الرقمي أو في عقود الذكاء الاصطناعي، وهو ما يضمن أن تبقى الأنظمة مواكبة للتحولات العالمية السريعة.

وأخيرا، توصي الدراسة بضرورة الاستثمار في بناء ثقافة مؤسسية ومجتمعية قائمة على قيم النزاهة من خلال التعليم والتدريب والإعلام، وبأهمية تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات مع المؤسسات الدولية والدول المتقدمة، من أجل تطوير أدوات أكثر فاعلية لمعالجة هذه الظاهرة في بيئات مختلفة، بما يضمن بناء منظومات وطنية متوازنة ومستدامة قادرة على حماية النزاهة العامة وتعزيز ثقة المواطنين في الدولة.

قائمة المراجع المعتمدة

مراجع عربية:

1. ميادة، إسماعيل (2024) تعارض المصالح في مجال الوظيفة، دراسة مقارنة. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. مصر.
2. دعاء، الجهمي (2022)، تعارض المصالح في الإدارة العامة. العربي للنشر والتوزيع.
3. وليد، العزاوي (2025)، تعارض المصالح في المعاملات المالية. دار الجامعة الجديدة للنشر.
4. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 2017 المجلد الأول، جريمة الجمع بين الصالح المتعارضة، د. دعاء محمود عبداللطيف. ص 1011-1097.
5. تعارض المصالح في الدولة والمجتمع. المنظمة العربية لمكافحة الفساد. 2017.

المراجع الأجنبية:

1. OECD. *Managing Conflict of Interest in the Public Service: OECD Guidelines and Country Experiences*. OECD Publishing, 2003.
2. OECD. *Preventing Policy Capture: Integrity in Public Decision Making*. OECD Publishing, 2017.
3. OECD. *Lobbyists, Government and Public Trust: Promoting Integrity by Self-regulation*. OECD Publishing, 2009.
4. Transparency International. *Global Corruption Report 2009: Corruption and the Private Sector*. Cambridge University Press, 2009.
5. Transparency International. *Conflict of Interest in Public Life: Policy Paper*. Berlin, 2014.

6. Transparency International. *Global Corruption Report 2019: Corruption and the Private Sector in Digital Economy*. Cambridge University Press, 2019.
7. Transparency International Australia. *Integrity Systems: Strengthening Australia's National Integrity Framework*. Melbourne, 2019.
8. World Bank. *Public Sector Governance and Accountability Series*. Washington D.C., 2011.
9. World Bank. *Strengthening World Bank Group Engagement on Governance and Anticorruption*. Washington D.C., 2007.
10. European Commission. *Code of Conduct for Commissioners*. Brussels, 2018.
11. European Parliament. *Code of Conduct for Members of the European Parliament with Respect to Financial Interests and Conflicts of Interest*. Brussels, 2012.
12. U.S. Office of Government Ethics. *Standards of Ethical Conduct for Employees of the Executive Branch*. Washington D.C., 2005.
13. Conflict of Interest and Ethics Commissioner (Canada). *Annual Report to Parliament*. Ottawa, 2018.